وفد فلسطيني يصل السويد لبحث ترتيبات انتخابات المجلس الوطني

ستوكهولم- وفا- وصل، أمس الأحد، إلى السويد وفد فلسطيني برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واصل أبو يوسف، يرافقه محمد أبو جامع ونمر إسماعيل، في إطار التحضيرات الجارية لانتخابات المجلس الوطني.

وتأتي الزيارة ضمن جولة تقوم بها وفود فلسطينية إلى عدد من دول العالم، بهدف التواصل مع أبناء الجالية الفلسطينية والبحث في الترتيبات الخاصة بانتخابات المجلس الوطني، بما يضمن مشاركة مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني في الخارج.

ومن المقرر أن يبحث الوفد في السويد آليات التحضير للانتخابات، إلى جانب تحديد عدد أعضاء المجلس الوطني الذين سيمثلون الساحة الفلسطينية في المملكة، في ظل وجود مكونات واسعة للجالية الفلسطينية، تشمل الفصائل والقوى السياسية، والمنظمات الشعبية، والمستقلين، والمؤسسات والفعاليات المجتمعية، إضافة إلى الشباب والمرأة ومختلف شرائح المجتمع الفلسطيني.

وأكد أبو يوسف أن هذه التحضيرات تأتي في إطار الاستعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في المرحلة المقبلة، عقب الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في الأرض الفلسطينية المحتلة في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، مشيرًا إلى أن التحضيرات لهذه الانتخابات تجري على قدم وساق. وأوضح أن الترتيبات المقترحة تقضي بأن يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون في الوطن، وعددهم 132 عضوًا، أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، على أن يتم استكمال تمثيل الأرض الفلسطينية المحتلة بـ67 عضوًا، إضافة إلى 150 عضوًا يمثلون الساحات الفلسطينية في الخارج.

وأشار أبو يوسف إلى أن الوفود التي بدأت بالوصول إلى مختلف دول العالم تهدف إلى إنجاز التحضيرات اللازمة لعقد المجلس الوطني، مؤكدًا أن هذه المحطة تحمل أهمية استثنائية في الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والحفاظ على مكوناتها الوطنية والسياسية والشعبية.

وشدد على ضرورة أن يضم المجلس الوطني مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، بما يشمل الفصائل والمنظمات الشعبية والمستقلين والمرأة والشباب، بما يعكس أوسع مشاركة فلسطينية ممكنة في المؤسسة الوطنية الجامعة.

وأكد أن الحفاظ على منظمة التحرير وثوابتها الوطنية يشكل أساسًا لهذه المرحلة، وفي مقدمتها حق عودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، مشددًا على أن منظمة التحرير ستبقى الإطار الوطني الجامع وقائدة نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال.

وقال أبو يوسف إن إنجاح هذا الاستحقاق الوطني يتطلب التواصل المباشر مع أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف دول العالم، والاستماع إلى رؤيتهم وملاحظاتهم، والعمل على ضمان مشاركتهم في التحضيرات والعملية الانتخابية المقبلة.

الخليلي: إدماج قضايا المرأة واحتياجاتها في برامج الكتل المرشحة للمجلس التشريعي استحقاق وطني

رام الله– الحياة الجديدة- التقت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، أمس الأحد، مستشار جمعية حماية العاملات من العنف والتحرش في بيئة العمل ناصر الريس، ومديرة الجمعية عفاف غطاشة، بحضور وكيلة الوزارة بثينة السالم، لبحث التحضيرات لعقد ورشة تعتزم الجمعية تنظيمها خلال أيلول المقبل حول قضايا العنف والتحرش في عالم وبيئة العمل، إلى جانب مناقشة عدد من القضايا والأولويات الوطنية المرتبطة بقضايا المرأة.

وشددت الخليلي على أهمية تكامل الجهود بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز حماية النساء وضمان بيئة عمل آمنة لهن. وأكدت الوزيرة الخليلي أن المرحلة المقبلة تتطلب توحيد الرؤى، لا سيما في ظل التحضيرات الجارية لانتخابات المجلس التشريعي، بما يضمن إدماج قضايا المرأة واحتياجاتها ضمن برامج الكتل المرشحة، وبما ينسجم مع التزامات دولة فلسطين والأولويات الوطنية واحتياجات مختلف فئات المجتمع، وفي مقدمتها النساء، بما يعزز حضور قضايا المرأة في السياسات والتشريعات والبرامج الوطنية.

ووجهت غطاشة دعوة للوزيرة للمشاركة في الورشة المزمع عقدها في أيلول، التي ستتناول قضايا العنف والتحرش في عالم العمل. وأكدت أهمية تطوير وتعزيز التعريفات المتعلقة بالتحرش والتمييز بما ينسجم مع واقع النساء والتحديات التي يواجهنها، خاصة في ظل ارتفاع وتيرة الجرائم والعنف المرتكب بحق النساء، الأمر الذي يتطلب مراجعة الأطر الناظمة للحماية وتعزيز الاستجابة لهذه القضايا.

وأكد الريس أهمية اتخاذ خطوات عملية لمواجهة العنف بأشكاله كافة، وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية النساء في بيئة العمل، مشددًا على أهمية التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة في ظل التداعيات المتواصلة للعدوان وما خلفه من آثار اقتصادية واجتماعية طالت النساء بشكل خاص، بما في ذلك مصادرة الأراضي وأثرها المباشر على النساء. كما أكد أهمية مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة، بما يعزز حماية النساء وصمودهن وقدرتهن على مواجهة مختلف التحديات.

"أطباء بلا حدود" تدين رفض الاحتلال فتح تحقيق جنائي في مقتل وإصابة عدد من موظفيها

جنيف- وفا- أدانت منظمة "أطباء بلا حدود" قرار سلطات الاحتلال إغلاق قضيتين أحالتهما المنظمة للمراجعة، من دون فتح تحقيق جنائي فيهما. وتتعلق القضيتان بالهجمات المتعددة على قافلة تابعة لـ"أطباء بلا حدود" في مدينة غزة، في تشرين الثاني 2023، التي أسفرت عن مقتل شخصين، وكذلك الغارة التي استهدفت مأوى للمنظمة في خان يونس في شباط 2024، وأسفرت عن مقتل شخصين وإصابة ستة آخرين.

وقالت المنظمة في بيان صحفي إن القرار لم يكن مفاجئًا، إذ صدر بعد نحو عامين من تقديم "أطباء بلا حدود" طلبها، وبعد أن تقدمت المنظمة بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للطعن في عدم رد المدعي العام العسكري على طلباتها الرسمية.

واعتبرت المنظمة القرار غير عادل وغير مقبول، وانتقدت إغلاق القضيتين بهذه الطريقة بعد عامين من الصمت، وقالت: "هذا ليس مستغربًا حين تتولى مؤسسة عسكرية التحقيق في أفعالها بنفسها؛ وهي منظومة أثبتت عدم استعدادها للتعامل مع حجم الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم حرب في غزة".

وأشارت "أطباء بلا حدود" إلى أن موظفين لديها وأفرادًا من عائلاتهم قتلوا على يد قوات الاحتلال، رغم إبلاغها بمواقع وجودهم، فيما كانت مركباتهم تحمل شعار المنظمة بوضوح، ومع ذلك، رفض المسؤولون عن مقتلهم المضي قدمًا في إجراء أي تحقيق جنائي.

وأكدت أن السلطات الإسرائيلية، بهذا القرار، تؤكد أنه لا مجال لتحقيق المساءلة داخل النظام القانوني الإسرائيلي عن مقتل موظفيها، تمامًا كما لم تُحاسب إسرائيل على الإبادة الجماعية التي تواصل ارتكابها بحق الفلسطينيين.

يُذكر أن 15 موظفًا من "أطباء بلا حدود" قتلوا على يد قوات الاحتلال في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى جانب 1,700 عامل في مجال الرعاية الصحية.

وجددت "أطباء بلا حدود" التأكيد على أنه "لا يوجد أي هدف عسكري يبرر التضحية الجماعية بالمدنيين، ولا يمكن لأي مراجعة داخلية تجريها المؤسسة العسكرية أن تحل محل مساءلة حقيقية ومستقلة ومحايدة"، مطالبة بإعادة النظر في القضايا المتعلقة بموظفيها من قبل جهة تحقيق مستقلة ومحايدة.

وشددت المنظمة على أنها لن تسمح بأن تُطوى ملفات مقتل موظفيها باعتبارها مجرد نتائج حتمية لإجراءات روتينية.

وزير الاتصالات: ستنطلق خدمات 4G نهاية العام الجاري

"المواصلات" و"الاتصالات" تطلقان خدمة توصيل رخصة القيادة الشخصية إلى المنزل

رام الله- الحياة الجديدة- أطلقت وزارتا النقل والمواصلات، والاتصالات والاقتصاد الرقمي، أمس الأحد، بمدينة البيرة، خدمة توصيل رخصة القيادة الشخصية إلى المنزل، في إطار جهود الحكومة لتطوير الخدمات العامة، وتعزيز التحول الرقمي.

وتتيح الخدمة الجديدة للمواطنين تجديد الرخصة إلكترونيًا عبر منظومة "حكومتي"، دون الحاجة إلى مراجعة مكاتب وزارة النقل لاستكمال إجراءات التجديد واستلام الرخصة.

ووفق خدمة التوصيل، وبعد إتمام عملية التجديد والدفع إلكترونيًا، يستطيع المواطن اختيار توصيل الرخصة إلى منزله، أو إلى مكان تواجده، ليتم إرسال الرخصة المجددة إليه من خلال البريد الفلسطيني، مقابل شيقل واحد فقط كخدمة توصيل، لمدة ستة أشهر من تاريخ إطلاق الخدمة، ما يوفر الوقت والجهد، ويحد من الازدحامات ووقت الانتظار.

وتتم عملية الاستفادة من الخدمة عبر الخطوات التالية: الدخول إلى "حكومتي"، ثم اختيار خدمة تجديد الرخصة الشخصية، ثم يليها الدفع إلكترونيًا، واختيار خدمة التوصيل، إلى جانب بندي استكمال إجراءات التجديد، وإرسال الرخصة عبر البريد.

وقال وزير النقل والمواصلات محمد الأحمد، خلال حفل إطلاق الخدمة، إن الوزارة، وبالتنسيق مع وزارة الاتصالات، استطاعت إطلاق مجموعة من الخدمات، على رأسها توصيل الرخصة للمنزل، ضمن توجيهات حكومية راسخة لتحسين جودة الخدمات، وتوفير الوقت والجهد على المواطن، عبر تحويل الخدمات التي تقدم بشكل تقليدي إلى إلكتروني.

وأوضح أن الوزارة، من خلال التعاون مع الجهات الحكومية والخاصة، وفرت بعض الخدمات الحكومية للوزارة، عبر تطبيقات مختلفة، منها E-SADAD أو تطبيق "حكومتي"، وهي تشكل حيزًا لا بأس به من حياة المواطنين، خاصة خدمتي تجديد الرخصة الشخصية ورخصة المركبة، اللتين يحصل عليهما المواطن دون الحاجة للوصول إلى مديريات الوزارة في المحافظات، خاصة في ظل الحواجز وإغلاقات الطرق التي باعدت المسافات.

وقال وزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي عبد الرزاق النتشة إن الوزارة أطلقت سابقًا خدمة الترميز البريدي (مجموعة من الأرقام والحروف التي يتم استخدامها للمساعدة على تحديد عنوان مستلم الرسالة)، بداية مع خدمة الرخصة، لكن ستشهد باقي المعاملات والشهادات الحكومية نفس الإجراءات، خاصة الخدمات الجديدة التي يجب أن تكون رقمية.

ولفت إلى أن الوزارة تركز على البنية التحتية، حيث ستنطلق خدمات 4G نهاية العام الجاري، إلى جانب جاهزية نظام الحوسبة السحابية (تشغيل وتخزين البرامج والبيانات عبر الإنترنت بدلًا من الأجهزة المحلية) لاستضافة الأنظمة، مشيرًا إلى أنه سيتم الإعلان خلال الفترة المقبلة عن خدمات جديدة لصالح وزارة النقل والمواصلات، ضمن خطة واضحة للتحول، وسيلمس المواطن أثر هذه الخدمات المقدمة، رغم كل العقبات.

"جودة البيئة" تبحث سبل التعاون مع "الشبكة الفلسطينية لتطوير الإعلام"

رام الله – الحياة الجديدة – بحث رئيس سلطة جودة البيئة، المهندس زغلول سمحان، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الشبكة الفلسطينية لتطوير الإعلام، يوسف الكرنز، سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، بما يسهم في دعم وتطوير قدرات الصحفيين الشباب، وتعزيز دور الإعلام في تناول القضايا البيئية والمناخية.

وناقش الطرفان آفاق التعاون المشترك وإمكانية تنفيذ برامج ومشاريع إعلامية وتدريبية مشتركة تستهدف الصحفيين الشباب الفلسطينيين، من خلال تصميم وتنفيذ برامج متخصصة في مجالات الإعلام والصحافة، ولا سيما الإعلام البيئي والمناخي، بما يعزز قدرات الصحفيين على إنتاج محتوى إعلامي مهني ومتخصص يتناول القضايا البيئية والمناخية.

وأكد الجانبان أهمية تطوير الشراكة والتنسيق بين المؤسسات الإعلامية والجهات المختصة بالبيئة، بما يسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية، وتعزيز حضورها في وسائل الإعلام، وتشجيع الصحفيين الشباب على تناولها بصورة مهنية ومسؤولة.

وحضر اللقاء عن مؤسسة الشبكة الفلسطينية لتطوير الإعلام، نائب رئيس مجلس الإدارة وصال أبو عليا، وأمين سر المؤسسة ولاء عصفور، فيما حضر عن سلطة جودة البيئة، م. سائد أبو طربوش، المدير العام للإدارة العامة للاتصال والتثقيف البيئي، وأ. شيراز سعادة، مدير دائرة الإعلام البيئي، وأ. علاء كنعان، رئيس قسم النشر والإعلام الإلكتروني.

وأكد الجانبان حرصهما على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك، والعمل على تطوير مبادرات وبرامج نوعية في مجال الإعلام البيئي والمناخي، بما يخدم الصحفيين الشباب ويدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعي وحماية البيئة.

خلال جولة ميدانية بمحافظة الخليل

مجدلاني: الاستحقاق الانتخابي فرصة لتجديد الحياة السياسية والعمل البرلماني وحماية الحقوق الاجتماعية والوطنية

الخليل- الحياة الجديدة- نظمت جبهة النضال الشعبي، أمس الأول السبت، جولة ميدانية في محافظة الخليل، التي تتعرض لهجمة استيطانية شرسة واعتداءات مستمرة، تفقدت خلالها أحوال المواطنين واستمعت إلى مطالبهم، استهلتها بلقاء محافظ محافظة الخليل خالد دودين. وكان على رأس وفدها الأمين العام للجبهة د. أحمد مجدلاني، فيما ضم الوفد عضوي المكتب السياسي رزق نمورة، وحسني شيلو، وأعضاء اللجنة المركزية ماهر السلايمة، وزكي النمورة، ومحمد الشلالدة، وجمال فروخ.

واستقبل محافظ الخليل خالد دودين في دار المحافظة، في هذا الإطار، الأمين العام والوفد المرافق، مرحبًا بالدكتور مجدلاني والوفد المرافق، مؤكدًا أهمية لقاء الفعاليات المجتمعية والاطلاع على هموم المواطنين.

وأشار دودين إلى صعوبة الأوضاع التي تعاني منها المحافظة نتيجة الإغلاقات والحصار، وتحديدًا ما تتعرض له مسافر يطا.

وأكد مجدلاني أن الجولة الميدانية بالمحافظة تهدف إلى لقاء الفعاليات والشخصيات المجتمعية.

وتطرق في هذا الصدد إلى الانتخابات التشريعية، قائلًا: "نحن بحاجة إلى مجلس تشريعي يضم أصحاب الكفاءة والخبرة، والقادرين على ممارسة التشريع والرقابة، ويعكس التنوع الحقيقي في المجتمع الفلسطيني، من الشباب والمرأة والعمال والمثقفين والأكاديميين والمهنيين وسائر القطاعات الاجتماعية".

وأشار إلى أن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني تنظر إلى الاستحقاق الانتخابي باعتباره فرصة لتجديد الحياة السياسية، وإعادة الاعتبار للعمل البرلماني، وفتح المجال أمام طاقات فلسطينية جديدة قادرة على حمل هموم الناس والدفاع عن الحقوق الوطنية والاجتماعية.

وعلى الصعيد السياسي، نوه مجدلاني إلى تغول اليمين المتطرف، والذي يتنافس في انتخابات الكنيست عبر فرض المزيد من الاستيطان ومصادرة الأراضي وتنفيذ فعلي لخطة الضم.

وضمن الجولة، التقى د. مجدلاني ووفد الجبهة قائد منطقة الخليل، العميد جمال أسيا، وأكد خلال اللقاء تقدير القيادة السياسية لدور الأمن في الحفاظ على السلم الأهلي والمجتمعي.

وأضاف: «رغم كافة الظروف التي يعمل بها إخوتنا في الأجهزة الأمنية، إلا أنهم دومًا كانوا وما زالوا يقومون بواجبهم الوطني تجاه حفظ الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني».

وفي دار البلدية، بحث مجدلاني مع رئيس بلدية الخليل يوسف الجعبري، ونائبه فهد القواسمي، وأعضاء المجلس البلدي، أوضاع البلدية في ظل ما تتعرض له المحافظة من حصار من قبل الاحتلال بالبوابات الحديدية والحواجز، لفصل المحافظة عن بعضها البعض.

وأكد مجدلاني على الدور المهم والحيوي في خدمة قضايا المواطنين وتسهيل الأمور الحياتية لهم، بما يساهم في تعزيز الصمود.

وأشار إلى أهمية تكثيف الزيارات من قبل أبناء شعبنا للمحافظة، وتحديدًا في البلدة القديمة وأحيائها، في مواجهة الاستيطان.

وتابع: «ما تتعرض له البلدة القديمة في المحافظة من خنق اقتصادي ومحاولة التهجير يتطلب العمل من كافة مكونات شعبنا لدعم صمود أهلها وتثبيتهم».

واطلع رئيس البلدية د. مجدلاني والوفد المرافق على خطة البلدية نحو إحياء البلدة القديمة وتكثيف العمل بهذا الاتجاه.

كما زار وفد الجبهة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والتقى عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد رائد الزير، وأمين سر الاتحاد في الخليل سمير الجعبري، ورؤساء النقابات والقوى الوطنية والفعاليات الشعبية، حيث استمع منهم إلى القضايا التي يعاني منها العمال في ظل البطالة.

وأشار مجدلاني إلى أن قضايا العمال بحاجة إلى تكاتف الجهود من كافة الجهات الرسمية والنقابات لوضع خطة إنقاذ وطني تساهم في الحد من البطالة، داعيًا إلى تكثيف الحوار الاجتماعي وتطبيق قانون العمل والحد الأدنى للأجور والسلامة المهنية.

رئيس سلطة المياه: معالجة فاقد المياه في حلحول تتطلب تأهيل الشبكة وتحسين كفاءة التحصيل

رام الله- الحياة الجديدة- أكد رئيس سلطة المياه، د. زياد الميمي، أن معالجة فاقد المياه في مدينة حلحول، البالغ نحو 44٪، تتطلب تأهيل شبكة المياه، واستكمال معالجة ملف العدادات، وتحسين كفاءة التحصيل والجباية، بما يعزز استدامة الخدمة. جاء ذلك خلال لقاء جمعه مع رئيس بلدية حلحول، وجدي ملحم، وعدد من أعضاء البلدية، بحضور مدير عام الشؤون الإدارية والمالية في دائرة المياه، د. فادي نوفل، جرى خلاله بحث واقع قطاع المياه والتحديات المرتبطة بالفاقد، والعدادات، والمديونية، وكميات التزويد، وجدولة التوزيع. وأوضح الميمي إمكانية استفادة البلدية من قرار مجلس الوزراء بشأن تأهيل شبكات المياه عبر آلية التقاص، بعد إجراء تقييم فني للشبكة وتحديد احتياجاتها وأولوياتها.